

# تحرك عاجل

## احتجاز ناشط في مجال حقوق الإنسان بشكل تعسفي

احتُجز ناشط حقوق الإنسان السعودي عيسى النخيفي مجدداً، ولا يزال رهن الاحتجاز منذ 18 ديسمبر/كانون الأول 2016. ويُعتبر سجين رأي، وينبغي الإفراج عنه على الفور.

تلقى عيسى النخيفي مكالمة هاتفية من "إدارة التحقيقات الجنائية" في 17 ديسمبر/كانون الأول 2016، وطلب منه التوجه إلى مركز شرطة النزهة في مكة، لاستجوابه. وتوجه في اليوم التالي، في 18 ديسمبر/كانون الأول 2016، ثم اعتُقل لدى وصوله. واستجوبه "هيئة التحقيق والادعاء العام" عدة مرات بشأن نشاطه في مجال حقوق الإنسان واتصاله بمنظمات دولية لحقوق الإنسان. واستُجوب، على وجه الخصوص، حول نشاطه على شبكة الإنترنت، الذي تضمن تغريدات نشرها تضامناً مع أعضاء "جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية" (حسم)، ومعتقلين آخرين؛ وكذلك بشأن الدور الذي لعبه في إنشاء "البرلمان السعودي الشعبي"، وهو حساب على تويتر أنشئ في 10 ديسمبر/كانون الأول 2016، بهدف الترويج للديموقراطية في المملكة العربية السعودية. وفي 30 ديسمبر/كانون الأول 2016، نُقل عيسى النخيفي إلى سجن مكة العام، حيثما يجري احتجازه الآن.

وكان عيسى النخيفي قد اعتُقل فيما سبق، في 15 سبتمبر/أيلول 2012، بعد ثلاثة أسابيع من ظهوره على شاشة التلفاز واتهامه للسلطات المحلية في جازان، الواقعة بالمنطقة الجنوبية الغربية للمملكة، بالفساد وارتكاب انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان. وحكمت "المحكمة الجزائية المتخصصة" بالعاصمة الرياض، في بادئ الأمر، على عيسى النخيفي بالسجن لمدة ثلاثة أعوام، وبمنعه من السفر لمدة أربعة أعوام، لخرقه المادة 6 من "نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية". كما أمرت المحكمة بإغلاق حسابيه على موقعي فيسبوك وتويتر. وفي الاستئناف، في يونيو/حزيران 2013، زادت مدة حكمه ثمانية أشهر أخرى. وأُفرج عن عيسى النخيفي في 6 إبريل/نيسان 2016، بعد قضاء مدة حكمه بالسجن. وأُعيد اعتقاله في 18 ديسمبر/كانون الأول 2016، بعد ثمانية أشهر من الإفراج عنه.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالإنكليزية أو العربية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات السعودية على أن تُفرج عن عيسى النخيفي على الفور وبدون شروط، حيث أنه سجين رأي احتُجز لمجرد ممارسته السلمية؛



- حث السلطات على أن تعمل على حمايته من التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وأن تسمح له بالاتصال المنتظم على جناح السرعة بأسرته وبمحامٍ يختاره؛ وذلك إلى حين الإفراج عنه؛
- دعوة السلطات إلى أن تعمل على احترام حقه في الإجراءات القانونية السليمة، أثناء وجوده رهن الاحتجاز، وعلى توافق أي إجراءات قانونية تُتخذ بحقه مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 7 مارس/آذار 2017 إلى:

**الملك ورئيس الوزراء**

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

فاكس: (عبر وزارة الداخلية)

+966114033125 (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

تويتر: @KingSalman

**وزير الداخلية**

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود

وزير الداخلية

وزارة الداخلية، ص.ب. 2933، طريق المطار، الرياض 11134

المملكة العربية السعودية

فاكس: +966114033125

تويتر: @M\_Naif\_AlSaud

ويُرجى إرسال نسخٍ إلى:

**وزير العدل**



معالي الدكتور وليد بن محمد بن صالح الصمعاني  
وزارة العدل، ص.ب 7775،  
شارع الجامعة، الرياض 11137،  
المملكة العربية السعودية  
فاكس: +966114011741/402031

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.  
ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد. هذا التحديث  
الثالث للتحرك العاجل رقم UA 35/15. للمزيد من المعلومات:  
[www.amnesty.org/ar/documents/mde23/3790/2016/en/](http://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/3790/2016/en/)

**AMNESTY**  
**INTERNATIONAL**



# تحرك عاجل

## احتجاز ناشط في مجال حقوق الإنسان بشكل تعسفي

### معلومات إضافية

عيسى النخيفي هو ناشط في مجال حقوق الإنسان ولمنظمة حقوق الإنسان المستقلة "الجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية" (حسم)، التي أغلقتها السلطات السعودية قسراً في مارس/آذار 2013، وسُجن ما لا يقل عن 12 عضواً مؤسساً وناشطاً، وتجري محاكمتهم في الوقت الحالي.

وسبق أن تعرضت السلطات لعيسى النخيفي بالمضايقة، لدوره في الكشف عن الفساد داخل مؤسسات الدولة. ويزعم نشطاء محليون أن معاملة السلطات لعيسى النخيفي على هذا النحو في 2012، جاء نتيجة رفضه التزام الصمت إزاء انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة؛ حيث حرص وحده، في 2009، على توثيقها عقب إخلاء حوالي 12 ألف مواطنٍ قسراً من منطقة جازان الحدودية مع اليمن. وجادل قائلاً إن السلطات لم تصدر بصورة غير قانونية مساحات شاسعة من الأراضي والعقارات العائدة لسكان المنطقة الحدودية، ولكنها أيضاً باعت أجزاء من الأراضي المصادرة، واختلست أموالاً طائلة، كانت مُخصصة لتعويض من نزحوا عن أراضيهم قسراً في 2009. واعتُقل في 15 سبتمبر/أيلول 2012، بعد ثلاثة أسابيع من ظهوره على إحدى قنوات التلفاز، متهماً السلطات المحلية في جازان بالفساد، وارتكابها العديد من انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي 29 إبريل/نيسان 2013، أصدرت "المحكمة الجزائية المتخصصة" بالرياض حكماً بحق عيسى النخيفي بالسجن لمدة ثلاثة أعوام، وبمنعه من السفر لمدة أربعة أعوام، بعدما تَبَت إدانته بـ"التحريض على الخروج على ولي الأمر والطعن في صحة بيعته"، و"الطعن في السلطة القضائية والتشكيك في نزاهة الإجراءات التي تباشرها"، و"الاستهزاء بهيئة كبار العلماء والقدح فيهم"، و"اتهام مؤسسات الدولة ومسؤولين بها بالتقصير في أداء واجباتهم نحو الشعب السعودي"، و"المشاركة في إثارة الفتنة بالتنسيق للاعتصامات والمظاهرات والتحريض عليها"، و"إعداد وتخزين وإرسال ما من شأنه المساس بالنظام العام". واستندت التهم إلى الأحكام المشمولة بالمادة 6 من من "نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية"، التي تفرض عقوبة السجن لما يصل إلى خمسة أعوامٍ لمعاينة "إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية أو الآداب العامة أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداد، أو إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي؛" من جملة أمورٍ أخرى.



ودأبت سلطات المملكة العربية السعودية، منذ 2012، على استهداف نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، مستخدمةً في ذلك المحاكم والتدابير الإدارية، على حدٍ سواء، مثل فرض قرارات بالمنع من السفر، كوسيلة لمضايقتهم، وترويعهم، وعرقلة عملهم في الدفاع عن حقوق الإنسان. وفي الأسابيع الأخيرة، احتُجز المدافعان عن حقوق الإنسان عصام كوشك وأحمد المشيخص بسبب نشاطهم في مجال حقوق الإنسان. ولا يزال كلاهما رهن الاحتجاز.

الاسم: عيسى النخيفي

الجنس: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 35/15 رقم الوثيقة: MDE 23/5526/2017 المملكة العربية السعودية بتاريخ: 24 يناير/ كانون الثاني 2017

